العثمانية . لكن مؤلف « عبرة وذكرى »يتجاهل او يتغاضى عن مسألة الابقاء على جنسية المستوطنين اليهود . وهو الذي تحدث في مطلع الكتاب عن قانون التابعية العثمانية . ومن يدري لعله كانت هناك اعتبارات انتخابية قد حالت دون التوسع في شرح هذه المسألة التي كانت ستشغل مجلس المبعوثان إعتبارا من العام ١٩٠٩ فصاعدا .

حسنا فعل الناشر والمحقق بتقديم هذا الكتاب — الوثيقة الى القارىء في سلسلة « التراث العربي المعاصر » فانه كان يتصدى للدفاع عن الفكرة العثمانية التي تقوم عليها دعوة الجامعة العثمانية ، فانه يزودنا بوثيقة هامة عن الفترة التي سبقت إعلان الدستور العثماني وتطابقت مع عهد الاستبداد الحميدي . ويضع بالتالي برنامج عمل للمستقبل . كما نجد سليمان البستاني في خاتمة الكتاب يرسم صورة لما يرجو ان تكون عليه الدولة العثمانية العتيدة بعد خمس وعشرين سنة في ظل الدستور والحريات والتقدم المستمر في معارج الرقي . ولا غرو فقد عهد اليه السلطان محمد رشاد بتولي وزارة التجارة والزراعة سنة ١٩١٣ لكي يستقيل من هذا المنصب الوزاري عند اندلاع نيران الحرب العالمية الاولى ، ويسافر الى سويسرا سنة ١٩١٤ للاقامة هناك حتى العام ١٩١٩ .واقام البستاني في العراق قرابة ٨ سنوات (١٨٧٦ ـ١٨٨٤) ، كما إن المجلس العثماني انتخبه وهو المبعوث عن مدينة بيروت رئيسا ثانيا له سنة ١٩١٠ .

يكتب البستاني في « عبرة وذكرى » بمرونة وسعة اطلاع ،وبلسان رجل الدولة الذي يندب نفسه للخير العام* ، أو كمن يضع برنامجا وزاريا للاصلاح في ظل إعلان الدستور والتطلع الى عودة الحريات .

ولا بد من الاشارة العابرة الى بعض الاخطاء المطبعية التي لا تفوت القارىء المدقق : معرض شيكاغو عام ١٨٨٣ وليس ١٩٨٣ (ص ٤٦) وعرف واقعه عن كثب وليس كسب (ص ٥٧) ، الزوراء ... أسسها مدحت باشا سنة ١٨٦٩ او ١٨٧٠ وليس ١٦٨٩ (ص ١٣٢) وإذا كان الأجر على قدر المشقة ، وليس وإن كذلك (١٥٠) ، في باريس وجنيف ولوندرا ، وليس جنوه (ص ١٨٠) وقد يكون هذا الخطأ من المؤلف . وعربنا بدلا من عربنا في الحاشية رقم ١٠٢ ، ص ٢٢٣ .

ملاحظة ختامية :

إنه من المستغرب ان كتاب رئيف خوري عن« الفكر العربي الحديث : أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي »(منشورات دار المكشوف ، بيروت ١٩٤٣) لا يأتي على ذكر سليمان البستاني وكتاب « عبرة وذكرى » ، بينما نجده يشير الى الكراس الذي اصدره الدكتور أيوب تابت في بيروت ١٩٠٩ حاملا العنوان ذاته . ولقد اعتمده خوري في النصوص المختارة . بينما نجد قدري قلعجي في كتابه عن **مدحت باشا :أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين**(سلسلة أعلام الحرية ٣٠ ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٥١(ط .أولى : ١٩٤٧) قد اقتبس الكثير ، وبصورة شبه حرفية أحيانا ، عن كتاب سليمان البستاني « عبرة وذكرى » ، حتى انه أورد كافة المعلومات الواردة في كتاب البستاني عن مدحت باشا ومنجزاته .

اسعد رزوق

(*)يتحدث البستاني في رؤيته الشاملة لتقدم الدولة العثمانية خلال ٢٥ عاما في ظل الدستور عن دور المبعوث أو النائب في المجلس العثماني فيقول :

« إن كل مبعوث هو منتدب للنظر في جميع شؤون البلاد . وإن مصالح الولاية التي انتخبته ، إذا كان لها مصالح خاصة ، لا تأتي في الدرجة الثانية ، وإنه كلما خفف عنه منتخبوه من مطالبهم الخاصة ،زادوه مقدرة على خدمتهم ونفعهم »(ص ٢٤٠) .